

أثر أمالي ابن الحاجب في مغني اللبيب

مما لم يصرح به ابن هشام

الدكتور عمر مصطفى (\*)

جرت عادة النحويين على أن ينقل بعضهم عن بعض، إما للردّ على غيره، أو موافقته، أو تقوية رأي معين، وهذا ما جعل كتبهم تغص بالنقول، غير أنّ عزو هذه الآراء إلى أصحابها ظاهرٌ في مناهجهم في التأليف، وقليله خلاف ذلك، إذ ثمة من يذكر رأيًا لنحويٍّ معروف، ولا ينسبه إليه، ولا تسويغ لهذا عندهم، وأقلُّ منه أن يذكر الرأي منسوبًا إلى بعضهم كما يقولون، حتى أصبح هذا الأمر ظاهرة طبيعية في التأليف في علوم اللغة العربية، وقلما نجد أحدًا سلم منه.

ولا شك أنّ الوقوف على هذه الظاهرة يحتاج إلى تأنُّ وتروٍ كبيرين، حتى يستطيع الباحث أن يبيِّن الأسباب التي أدت إلى شيوعها بين علماء العربية، خصوصًا لأنهم يشدّدون النكير على من يفعل ذلك.

فإذا أضفنا إلى غياب الأسباب الحقيقية وراء هذا الأمر ما هو متفق عليه بينهم في ذكر آراء مختلفة لنحاة مختلفين دون التصريح بأسمائهم كانت المسألة بيّنة في أنّ المصنّف لم يسلم من هذا، بل يُعدُّ مثالاً واضحًا لما ذهبنا إليه.

وكتابه المغني يعجُّ بمثل هذه الأمور، وقد وقفت على عدد كبير من النقول التي لم تُعز إلى أصحابها، ولكنّ اختياري وقع على ابن الحاجب، لأن المصنّف أكثر من النقل عنه بعزو وبلا عزو.

---

(\*) قسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة دمشق.

وهذا اضطربني إلى عرض مادة المغني بتمامها على أمالي ابن الحاجب، ذلك أن منهج المصنّف لا يقوم على النقل باللفظ، بل على التلخيص والمزج بين كلامه وكلام أحد النحويين الذين يفيد منهم، وحشد عددٍ من الآراء في سياق واحد، وهذا يُجهد الباحث في الوقوف على ما لكلٍ نحوي، نُقل عنه في المغني.

وهذا البحث سيُعنى بآراء ابن الحاجب في الأمالي التي نقلها المصنّف بلا تصريح، دون الوقوف المتأنّي على ما له من المصرّح به، لأن ذلك ليس من أغراضه، وهو إلى جانب ذلك متوافر في الدراسات التي تناولت المصنّف ومؤلفاته، وسأرغب عن ذكر المواضع التي اضطرب فيها كلام المصنّف في النقل عنه مصرّحاً.

وسأختار من ذلك ما يوضح ما أردته، ويُسهّم في تقديم الأدلة على ما ذهبت إليه، مراعيًا ترتيب المغني نفسه في ذكر هذه المواضع.

قال المصنّف في سياق كلامه على بيت المتنبي:

أحيا، وأيسرُ ما قاسيتُ ما قتلا والبين جَارَ على ضعفي وما عدلا  
«أحيا: فعل مضارع، والأصل أحيا؟ فحذفت همزة الاستفهام، والواو للحال، والمعنى التعجب من حياته، يقول: كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيري؟»  
وكلامه هذا هو أحد وجهين، ذكرهما ابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

وأحد وجهي «إنَّ» المكسورة المشددة أن تكون حرف جواب بمعنى

(١) المغني ص ١٧، والأمالي ص ٦٢٥، وجاء في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ١٦٢/٣ قوله: قال أبو الفتح: أخبر عن نفسه فقال: أنا أعمش وأيسر ما قاسيتُ ما قتل، ويحتمل وجهًا آخر، وهو أن يكون في معنى أفعل التي للتفضيل، أي أشدّ ما يكون في الإنسان، وأيسر ما قاسيت شيء قاتل... وإذا حمل على هذا الوجه فقد حذف المضاف إليه... وقال هبة الله بن علي الشجري: أحيا فعل المتكلم، والجملة التي هي أيسر إلخ في موضع النصب على الحال من المضمّر في أحيا انظر أمالي ابن الشجري ٣٥٠/١.

«نعم»<sup>(٢)</sup>، وقد استدلّ على ذلك بقول الشاعر:

ويُقْلَن: شيبٌ قد علا ك، وقد كبرت، فقلت: إنّه

قال المصنّف: «ورّد<sup>(٣)</sup> بأنّ لا نسلم أن الهاء للسكت، بل هي ضميرٌ منصوب بها، والخبر محذوف، أي إنه كذلك»<sup>(٤)</sup>.

وهذا ردّ ابن الحاجب في الأمالي، قال: «فهي مثل نعم. والهاء في قوله: إنّه، هاء السكت، على أنّها قليلة في الاستعمال مع احتمال أن تكون في البيت إنّ المؤكدة، وتكون الهاء اسمها ويكون الخبر محذوفًا، أي: إنه كذلك، لأنّ ما تقدّم يدلّ عليه من قوله: ويقلن شيبٌ قد علاك وقد كبرت، فقال: إنه كذلك، أي: إنّ الأمر كذلك»<sup>(٥)</sup>.

قال المصنّف في أثناء كلامه على قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٦)</sup>: وعن المبرد أنه<sup>(٧)</sup>، حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّ هَذَا

(٢) انظر الجمل المنسوب إلى الخليل ص ١٥٨، والكتاب ١٥١/٣.

(٣) الوجهان في المنتخب لكراع النمل ص ٣٤٢.

(٤) المغني ص ٤٤، والأمالي ص ٣٥٤.

(٥) الأمالي ص ٣٥٤.

(٦) سورة طه، الآية ٦٣.

(٧) ورد في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١/٢ قوله: «قال بشر بن هلال «إنّ» بمعنى الابتداء والإيجاب، ألا ترى أنّها تعمل فيما يليها ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها فترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم، فكان مجاز ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾ مجاز كلامين، مخرجه: إنّه أي نعم، ثم قلت: هذان ساحران». ونقله الزجاج في معاني القرآن ٣٦٣/٣ قال: «ويحتجون بأنّ اللام أصلها أن تقع في الابتداء، وأنّ وقوعها في الخبر جائز، وينشدون في ذلك: خالي لأنت، ومن جرير خاله...». ونقله الزمخشري في الكشاف ٥٤٣/٢ قال: «وقد أعجب به أبو إسحاق». ونقله أيضًا ابن خالويه عن المبرد؛ انظر أمالي ابن الحاجب ص ١٧٥.

لساحران<sup>(٨)</sup>، واعترض بأمرين<sup>(٨)</sup>:

أحدهما: أن مجيء إن بمعنى نعم شاذ، حتى قيل: إنه لم يثبت.  
والثاني: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ، وأجيب<sup>(٩)</sup> عن هذا بأنها لام زائدة، وليست للابتداء<sup>(١٠)</sup>، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي لهما ساحران<sup>(١١)</sup>، أو بأنها دخلت بعد «إن» هذه لشبهها بـ«إن» المؤكدة لفظاً كما قال:  
ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتُه على السنّ خيراً لا يزال يزيد  
فزاد «إن» بعد «ما» المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية، ويضعف الأول أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر، والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين.

«وقيل<sup>(١٢)</sup>: اسم «إن» ضمير الشأن، وهذا أيضاً ضعيف، لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يُناسبه الحذف، والمسموع من حذفه شاذ، إلا في باب «أن» المفتوحة إذا خُففت، فاستسهلوه لوروده في كلام، بُني على التخفيف، فحذف تبعاً لحذف النون، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: «لُد»، و«لم يك»، و«والله»، يقول: «لُدنك»، و«لم يكن»، و«بك لأفعلن»، ثم يردُّ إشكال دخول اللام».

(٨) أمالي ابن الحاجب ص ١٥٧.

(٩) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢٢٢.

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش، ص ١٢٠.

(١١) وهو ظاهر مذهب الزجاج كما في معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(١٢) ذكره الزجاج نقلاً عن النحويين القدماء في معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢.

وقيل: هذان اسمها، ثم اختلف، ف قيل<sup>(١٣)</sup>: جاءت على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً، كقوله:

قد بلغا في المجد غايتها

واختار هذا الوجه ابن مالك<sup>(١٤)</sup>. وقيل<sup>(١٥)</sup>: هذان مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين هذين جزاً ونصباً ليس إعراباً أيضاً<sup>(١٦)</sup>، واختاره ابن الحاجب<sup>(١٧)</sup>، قلت: وعلى هذا فقراءة {هذان} أقيس؛ إذ الأصل في المبني ألا تختلف صيغته، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في ﴿إحدى ابنتي هاتين﴾ فهي هنا أرجح لمناسبة ياء ابنتي، وقيل: لما اجتمعت ألف هذا وألف الشنية

(١٣) انظر الجمل المنسوب إلى الخليل، ص ١٥٧، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢١/٢ عن أبي الخطاب، وفي معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وهو اختيار الزجاج في أحد قوليه في معاني القرآن ٣٦٢/٣، ٣٦٤ عن أبي عبيدة عن أبي الخطاب، ومعاني القرآن للأخفش، ص ١٢١، ٤٤٤، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ١٠٤، وتلقي من المتعلم من النحو لابن قتيبة أيضاً ص ١٣٧.

(١٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ٩٧.

(١٥) نُسب هذا الرأي لابن كيسان؛ انظر خبره في إنباه الرواة ٥٨/٣، وانظر أمالي ابن الحاجب ج ٢، ص ١٥٧.

(١٦) قال الفراء في معاني القرآن ١٨٤/٢: «والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف من «هذا» دعامة وليست بلام فعل، فلما ثبتت زدت عليها نوئاً، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب «الذي» ثم زادوا نوئاً تدل على الجماع»، ونقله عنه الزجاج في معانيه ٣٦٣/٣.

(١٧) أمالي ابن الحاجب ص ١٥٧، والظاهر أن ابن هشام اتكأ على ما نقله ابن الحاجب في مناقشته لأقوال النحاة في هذه المسألة.

في التقدير قدر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.  
وهذا الذي قاله المصنّف ذكره ابن الحاجب في أماليه<sup>(١٨)</sup>، فأورد قول  
الزجاج ثم ردّ عليه، وقد نقله بلا تصريح.

«أم» قد تردّ محتملة للاتصال والانقطاع، من ذلك قول المتنبي:

أُحَادٌ أُمُّ سِدَاسٍ فِي أَحَادٍ لِيُبَيِّنُنَا الْمُنَوِّطَةَ بِالتَّنَادِي؟

قال المصنّف: «فإن قدرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكّ: أواحدة  
هي أم ست اجتمعت في واحدة، فطلب التعيين... وعلى هذا فيكون قد حذف  
الهمزة قبل «أحاد»، ويكون تقلب الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ، وهو «ليبتنا» تقديمًا  
واجبًا؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع «سداس»<sup>(١٩)</sup>.

وهذا وما بعده مستلّ من أمالي ابن الحاجب بتصريف يسير<sup>(٢٠)</sup>.

ومنهج المصنّف ظاهر في مزج كلامه بكلام غيره، حتى يصعب الفصل  
بينهما، إلا بمراجعة ما يأخذ منه مراجعة حرفية إن صحت العبارة، وعرض نصّه  
في قول من الأقوال على غيره، حتى يتبين المزج الذي يقصده، ويسعى وراءه.  
ثم عقّب المصنّف على البيت السابق بقوله: «واعلم أن هذا البيت اشتمل  
على لحنات: استعمال «أحاد وسداس» بمعنى «واحدة وست»، وإنما هما بمعنى

(١٨) المغني ص ٤٥، والأمالي ص ١٥٧ - ١٥٨.

(١٩) ورد في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٣٥٣/١: قوله: أحاد: يريد أحاد؟  
فحذف همزة الاستفهام، وليس هو بالفصح، وإنما يقع في الشعر ضرورة، ولا يقال:

زيد أبوك أم عمرو؟

(٢٠) المغني ص ٥٣، والأمالي ص ٦٧٦.

«واحدة واحدة وست ست»، واستعمال «سُداس» وأكثرهم<sup>(٢١)</sup> يَأباه، ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة<sup>(٢٢)</sup>، وتصغير ليلة على «ليليلة»، وإنما صغرتها العرب على «ليليلة» بزيادة الياء على غير قياس». والاعتراض الأوّل لابن الحاجب. قال في الأمالي: «وقوله: أحادٌ، يعني به واحدةً، استعمل لفظةً أحاد في غير ما وضع له، وكذلك سداس، وإنما أراد واحدة أم ست في واحدة.

(٢١) ورد في أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٥٦٦: «ويقال: أحاد و ثناء و ثلاث و رباع كل ذلك لا ينصرف ولم نسمع فيما جاوز ذلك شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت: ..... خصلاً عُشاراً وأجري هذا المجرى».

قال أبو بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ٢/٢٤٦: «ومن قال: ادخلوا ثلاث ثلاث و رباع رباع لم يقل: ادخلوا حُماس حُماس، ولا سُداس سُداس؛ لأنّ هذا غير موجود في كلام العرب. قال الفراء: العرب لا تجاوز «رباع» غير أنّ الكميت قال:

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال حصلاً عُشاراً

فجعل «عُشار» على مخرج «ثلاث»، وهذا مما لا يُقاس عليه».

وورد في شرح الديوان المنسوب إلى العكبري ١/٣٥٣: «قوله: «أحاد» اختلف في هذا اختلافاً كثيراً، والمشهور أنّ هذا البناء لا يكون إلاّ إلى الأربعة، نحو: أحاد و ثناء و ثلاث و رباع، وجاء في الشاذ إلى عشار... وقال قوم: لا يستعمل أحاد في موضع الواحد، لا يُقال: هو أحاد، وإنما يُقال: جاؤوا أحاد أحاد. وسداس: نادر غريب، ولا يُستعمل في موضع ستة».

(٢٢) ظاهر كلام المبرد والزجاج أنه مستعمل مقيس من موحد إلى عُشار؛ انظر المقتضب ٣/٣٨٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٧.

وأحاد وسداس عند من أثبتته ليس موضوعًا لواحد وستة، وإمّا هو موضوع لواحد واحد وستة ستة، كقولك: جاء القوم أحادًا وسداسًا، أي: واحدًا واحدًا وستة ستة، وأمّا استعمال أحاد بمعنى واحد مفرد، وسداس بمعنى ست فغير معروف»<sup>(٢٣)</sup>.

المصنّف يرى أنّ «إذ» في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾<sup>(٢٤)</sup> للتعليل، وأن الجمهور لا يشتون لها ذلك. ما ذكره المصنّف ذكره ابن الحاجب في الأمالي<sup>(٢٥)</sup>.

قال المصنّف في شرحه لبيت المتنبي:

أمنَ ازديارِك في الدجى الرُقْبَاءُ إِذْ حَيْثُ كُنْتَ مِنَ الظَّلَامِ ضِيَاءُ  
«أمن» فعل ماضٍ، فهو مفتوح الآخر، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهم شخص، ادّعى الأدب في زماننا، وأصرّ على ذلك. و«الازديار» أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب؛ لأن الافتعال للتصرف، والبدال بدل عن التاء، و«في»: متعلقة به، لا ب«أمن»؛ لأن المعنى: أنهم أمنوا دائمًا أن تزوري في الدجى، و«إذ»: إما تعليل أو ظرف مُبدل من محل «في الدجى»، و«ضياء»: مبتدأ خبره «حيث»<sup>(٢٦)</sup>، وابتدئ بالكرة لتقدم خبرها عليها ظرفًا، ولأنها موصوفة في المعنى؛ لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلما قدّمت عليها صارت حالاً منها، و«من»: للبدال، وهي متعلقة بمحذوف،

(٢٣) المغني ص ٥٣، والأمالي ص ٦٧٧.

(٢٤) سورة الزخرف الآية ٣٩.

(٢٥) المغني ص ٨٧، والأمالي ص ١٤٢ و١٤٣.

(٢٦) حكاة في شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ١/١٢.



و«كان»: تامة، وهي وفاعلها خفضٌ بإضافة «حيث»، والمعنى: إذ الضياء حاصلٌ في كل موضع حصلت فيه بدلاً من الظلام».

ما ذكره المصنّف في البيت تلخيصٌ لقول ابن الحاجب فيه<sup>(٢٧)</sup>.

وقد اختلف في ناصب «إذا»، أهو شرطها أم جوابها، فأما الذين قالوا إنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، فيردّ عليهم أمور ذكرها المصنّف، غير أنه أخذ قسمًا وافراً منها من ابن الحاجب بلا تصريح.

ومن جملة الأمور التي ردّ بها المصنّف، وقد نقلها بلا تصريح قوله: «إن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأن الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله». وهو اعتراض ابن الحاجب<sup>(٢٨)</sup>.

وقوله: «إنه يلزمهم في نحو: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا»، أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادين، وذلك باطل عقلاً؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين، وقصدًا؛ إذ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم». وهذا أيضًا اعتراض ابن الحاجب في الأمالي<sup>(٢٩)</sup>.

وقد ذكر المصنّف لحرفية «على» تسعة معان، والمعنى التاسع نقله من ابن الحاجب<sup>(٣٠)</sup> مع شواهد وتعليقاته عليها بلا عزو، وهذا دأبه، لكن أمره مع ابن الحاجب كان ظاهرًا.

(٢٧) المغني ص ٩١، والأمالي ص ٦٢٧-٦٣٠ .

(٢٨) المغني ص ٩٩، والأمالي ص ١٨٦ .

(٢٩) المصدران السابقان ص ٩٩-١٠٠، وص ١٨٧ .

(٣٠) المصدران السابقان ص ١٤٤-١٤٦، وص ٤٥٣-٤٥٤ .

ومما يُؤخذ على المصنّف أنه حين يذكر معاني الأدوات يخل بخلًا شديدًا بالإفصاح عن مصادره، مع أن الذي ذكره فيها ليس له، وهذا أمر ظاهر، لا خلاف فيه، لكنه يوحي بكلامه بأنه أوّل من تكلم على هذه المسائل. ففي كلامه على معاني «على» حين تكون حرفًا ذكر لها تسعة معانٍ، أغلبها ذكره ابن الحاجب، لكن المصنّف لم يُشير إليه ألبتة.

تقع «كذلك» بعد الجمل كثيرًا صفة في المعنى، فتكون نعتًا لمصدر أو حالًا، قال المصنّف: «فإن قلت: فكيف اجتمعت مع «مثل» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾<sup>(٣١)</sup>، و«مثل» في المعنى نعتٌ لمصدر «قال» المحذوف، كما أن «كذلك» نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد، لا تقول: «ضربت زيدًا عمرًا»<sup>(٣٢)</sup>، ولا يكون «مثل» تأكيدًا لـ«كذلك»؛ لأنه أبيض منه، كما لا يكون «زيد» من قولك: «هذا زيدٌ يفعل كذا» تأكيدًا لـ«هذا» لذلك».

وهذان الوجه والاعتراض مأخوذان من ابن الحاجب<sup>(٣٣)</sup>.

وفي السياق ذاته قال المصنّف: «ولا خبرًا محذوف بتقدير: الأمر كذلك؛ لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله»<sup>(٣٤)</sup>.

(٣١) البقرة، الآية ١١٢.

(٣٢) أمالي ابن الشجري ١٦٩/٣.

(٣٣) المغني ص ١٧٨، والأمالي ص ١٧٦.

(٣٤) قال ابن الشجري في الأمالي ١٦٩/٣: «وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعًا كما زعم - يعني مكّي - لأنك إذا قدرتها مبتدأ احتاجت إلى عائد من الجملة، وليس في الجملة عائد». وجوّزه ابن الحاجب في الأمالي ص ١٧٨ قال: «ولا يلزم نفي الارتباط، لأنّ أمره بوجود «كذلك» وعدمه على سواء، لأنّه معمولٌ له في الحقيقة».

غير أن ابن الحاجب جوّز هذا الوجه بقوله: «ولا يلزم نفي الارتباط، لأنّ أمره بوجود «كذلك» وعدمه على سواء، لأنّه معمولٌ له في الحقيقة»<sup>(٣٥)</sup>.

وهذا لا يجري عليه قولهم: إنه من القواعد العامة التي لا تحتاج إلى توثيق، أو معرفة صاحبها، لأنها بمنزلة الأشياء التي لا تُنسب إلى شخص بعينه، وهذا لو سلم لا يلغي التوثيق، وذلك بالقياس إلى منهجه الذي اتبعه، فهو قد عزا شيئاً مشابهاً لما أغفله حين أراد الردّ على من ذكره. وهذا كثير في المعني.

على أن الكلام الذي أغفل المصنّف ذكر صاحبه لا يُعدّ في القواعد العامة، لأنه ليس كذلك، وليس مشتركاً بين النحويين، ولو كان عامّاً؛ لكان عند الآخرين، بيد أنه نقله بلا عزو، وإغارته عليه ظاهرة، وهو ليس له، وهذا في المعني كثير أيضاً.

قال المصنّف في سياق كلامه على قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(٣٦)</sup>: «وقال المبرّد<sup>(٣٧)</sup>: التقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، والجزم في جواب «أقيموا» المقدر، لا في جواب «قل».

ويردّه<sup>(٣٨)</sup> أنّ الجواب لا بدّ أن يخالف الجواب: إما في الفعل والفاعل، نحو: «اتنني أكرمك»، أو في الفعل، نحو: «أسلم تدخّل الجنة»، أو في الفاعل، نحو: «قُمْ أقم»، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما، وأيضاً فإن الأمر المقدر للمواجهة، وقيموا للغيبة».

(٣٥) المعني ص ١٧٨، والأمالي ص ١٧٨.

(٣٦) سورة إبراهيم، الآية ٣١.

(٣٧) نقل العكبري هذا الوجه عن المبرّد في التبيان ٦٨/٢، ونقله ابن الحاجب عن أبي

علي الفارسي، وردّه من وجهين، ذكرهما المصنّف بلا عزو.

(٣٨) وجها الردّ في التبيان لأبي البقاء العكبري ص ٧٧٠.

هذا ردّ ابن الحاجب، نقله المصنّف بلا عزو<sup>(٣٩)</sup>.  
ثم قال المصنّف: «ثم اختلف هؤلاء في مطلوب ﴿يدعو﴾ على أربعة أقوال:  
أحدها<sup>(٤٠)</sup>: أنّها لا مطلوب لها، وأن الوقف عليها، وأنّها إنما جاءت توكيداً  
لـ ﴿يدعو﴾ في قوله: ﴿يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَنْفَعُهُ﴾<sup>(٤١)</sup>، وفي هذا القول  
دعوى خلاف الأصل مرتين؛ إذ الأصل عدم التوكيد، والأصل ألا يُفصل المؤكّد من  
توكيده، ولا سيما في التوكيد اللفظي». وهذا ردّ ابن الحاجب<sup>(٤٢)</sup>.

ابن خروف ردّ على مُدّعي<sup>(٤٣)</sup> اسمية «لما» بجواز أن يُقال «لما أكرمتني  
أمس أكرمتك اليوم»، لأنّها إذا قُدّرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في  
«اليوم» لا يكون في «الأمس». قال المصنّف: «والجواب أن هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>(٤٤)</sup>، والشرط  
لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى: إن ثبت أي كنت قلته، وكذا هنا المعنى: لما ثبت  
اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك». وهذا توجيه ابن الحاجب في الآية<sup>(٤٥)</sup>.

(٣٩) المغني ص ٢٢٣، الأمالي ص ٢٣٥.

(٤٠) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨.

(٤١) سورة الحج، الآية ١٢.

(٤٢) المغني ص ٢٢٩-٢٣٠، والأمالي ص ١١٩، قال: «إنّ التأكيد اللفظي لا يُفصل  
بينه وبين مؤكده بالحمل». وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٢١٨.

(٤٣) ومنهم ابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك كما في المغني ١/٢٤٣.

(٤٤) المائدة، الآية ١١٦.

(٤٥) المغني ص ٢٧٢، والأمالي ص ٢١٩.

ومن الآيات التي ساقها المصنّف على الدلالة على «ما» المصدرية غير الزمانية قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾<sup>(٤٦)</sup>، قال: «وليس هذه بمعنى «الذي»، لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيته لنا؛ فذلك تكلفٌ لا مُحوجٌ إليه». وهذا ما قرره ابن الحاجب، وعنه أخذ المصنّف<sup>(٤٧)</sup>، أخذًا يكاد يكون بنصه في بعض المواضع.

ولا شك أن بعض الأقوال التي أخذها ابن هشام عن ابن الحاجب لم تكن له في الاختيار، وما جعلني أذكر أنه أخذها من الحاجب لا من غيره أن التشابه مع ابن الحاجب كان كبيراً في طريقة عرضها وترتيب أفكارها، وكذا ترتيب الردود عليها وغير ذلك مما يمكن أن يُذكر في سياقها.

وخير مثال على ذلك أن ما سبق ذكره لم يكن لابن الحاجب على وجه الخصوص، بل ذكره العكبري، وقد سبقهما إليها الباقولي، وأبو البركات الأنباري<sup>(٤٨)</sup>. قال المصنّف: «السادس<sup>(٤٩)</sup>: مرادفة «عن»، نحو ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٥٠)</sup>، ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾<sup>(٥١)</sup>، وقيل: هي في هذه للابتداء لتفيد

(٤٦) القصص، الآية ٢٥.

(٤٧) المغني ص ٢٩٣، والأمالي ص ٢٧٥.

(٤٨) في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٩٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٩٢/٢.

(٤٩) من معاني «من»، وذكره سيويه ٢٢٧/٤، والقراء في معاني القرآن ١٨٦/٢، ٤١٨، ١٨٧/٣، وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٥١٥، وفي أدب الكاتب، ص ٥٠٨، وكراع النمل في المنتخب ص ٣٣٧، وابن الحاجب في الأمالي ص ٢٥٣.

(٥٠) الزمر، الآية ٢٢.

(٥١) الأنبياء، الآية ٩٧.

أن ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلِّق معناه بـ«ويل»، مثل «فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ»<sup>(٥٢)</sup>، ولا يصحُّ كونه تعليماً صناعياً للفصل بالخير». والقائل هو ابن الحاجب<sup>(٥٣)</sup>.

ومن عادة المصنّف أنه يذكر في دبر كل مبحث مسائل تتعلق به، ومما ذكره عند الانتهاء من الكلام على «من» قوله: «مسألة ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ﴾»<sup>(٥٤)</sup> «من» للابتداء<sup>(٥٥)</sup>، والظرف صفة لـ«شهوة»، أي: شهوة مبتدأة من دونهن<sup>(٥٦)</sup>، قيل: أو للمقابلة كـ«خذ هذا من دون هذا»، أي: اجعله عوضاً منه<sup>(٥٧)</sup>، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم، ويردُّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا». وهذه تخریجات ابن الحاجب<sup>(٥٨)</sup>.

قال المصنّف في أثناء كلامه على أنواع التنوين: «وأما تنوين «رجل» ونحوه من المعربات فتنوين تمكين، لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير». وهذا كلام ابن الحاجب<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٢) ص، الآية ٢٧.

(٥٣) المغني ص ٣٠٩، الأمالي ص ٢٥٣.

(٥٤) الأعراف، الآية ٨١.

(٥٥) الأمالي ص ٢٥٩.

(٥٦) قال في الأمالي ص ٢٥٩: أي تأخذون في ابتداء هذا الفعل من غير النساء.

(٥٧) قال في الأمالي ص ٢٥٩: «أو على معنى المقابلة، أي: تجعلون هذا عوضاً عن هذا، كما تقول: خذ هذا من دون هذا، أي: اجعله عوضاً منه».

(٥٨) المغني ص ٣١٤، والأمالي ص ٢٥٩.

(٥٩) المصدران السابقان ص ٣٢٤-٣٢٥، وص ٨٧٦.

قال المصنّف في سياق كلامه على حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات: «ومنه<sup>(٦٠)</sup> ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَبَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلَهَا﴾<sup>(٦١)</sup>، وإنما أعيد ذكر «الأهل»، لأنه لو قيل: «استطعماهم» مع أن المراد وصف «القرية»؛ لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل «استطعماهما» كان مجازاً، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ«إذا»؛ لأن تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنّ الجواب في قصة الغلام ﴿قال أقتلت﴾<sup>(٦٢)</sup>، لا قوله: «فقتله»، لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً، فليكن «قال» في هذه الآية أيضاً جواباً».

هذا هو توجيه ابن الحاجب في الآية، وعليه اتكأ المصنّف بلا عزو<sup>(٦٣)</sup>.

قال المصنّف في سياق كلامه على مسألة عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس: «فيه ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل «قام زيدٌ وعمراً أكرمته»: إن نصب «عمراً» أرجح، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما».

وهذا ما ذكره ابن الحاجب في هذا السياق<sup>(٦٤)</sup>.

قال المصنّف في سياق تعقيبه على إعراب «كالالة» في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَالَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾<sup>(٦٥)</sup>: «والصواب في الآية أنّ «كالالة» بتقدير

(٦٠) أي من النوع الأول، وهو أن تكون الجملة صفة إن كانت مرتبطة بنكرة محضة.

(٦١) سورة الكهف: الآية ٧٧.

(٦٢) سورة الكهف: الآية ٧٤.

(٦٣) المغني ص ٤٠٥، والأمالي ص ٢١٧.

(٦٤) المصدران السابقان ص ٤٥٥، وص ٥٠٦، وانظر الانتصار لسيبويه على المراد لابن

ولاد ص ٦٠-٦١، والجمل للزجاجي ص ٤٠، والأمالي لابن الحاجب ص ٥٠٦،

وشرح الكافية للرضي ١/١٧٥، و ٤٦٥ فما بعد.

(٦٥) سورة النساء: الآية ١٢.

مضاف، أي ذا كلاله، وهو إما حال من ضمير «يورث» فكان ناقصة، و«يورث» خبر، أو تامة ف«يورث» صفة<sup>(٦٦)</sup>، وإما خبر ف«يورث» صفة، ومن فسّر «الكلالة» بالميت<sup>(٦٧)</sup> الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حال أو خبر<sup>(٦٨)</sup>، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله».

وهذه الأوجه وتوجيهها ذكرها ابن الحاجب في أماليه<sup>(٦٩)</sup>.

قال المصنّف: «الحادي عشر<sup>(٧٠)</sup>: قول بعضهم<sup>(٧١)</sup> في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزْحَجِهِ مِّنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٧٢)</sup>: إن «هو» ضمير الشأن، و«أن يعمر»: مبتدأ، و«بمزحجه»: خبر<sup>(٧٣)</sup>، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر<sup>(٧٤)</sup>. ذكره ابن الحاجب في أحد أقواله في الأمالي، ثم قال: «وحسن دخول الباء لأن المعنى معنى النفي»<sup>(٧٥)</sup>.

(٦٦) قال ابن الحاجب في الأمالي ص ١٥٠: «والأولى في «كان» أن تكون تامة على معنى: وإن حدث أو وقع».

(٦٧) نسب الزجاجي هذا التفسير إلى بعض العلماء في الأمالي ص ١٥.

(٦٨) ذكر الأخفش هذين الوجهين في معاني القرآن ص ٢٥٠-٢٥١، وانظر معاني القرآن للزجاج ٢/٢٥٠.

(٦٩) المغني، ص ٢، والأمالي، ص ١٥٠.

(٧٠) من أمثلة الجهة الثانية، وهي أن يراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة.

(٧١) حكاه الزجاج عن بعضهم في معاني القرآن ١/١٧٩، وذكره ابن الحاجب في أحد أقواله في الأمالي ص ٢٣٨.

(٧٢) سورة البقرة: الآية ٩٦.

(٧٣) وهو ظاهر تقدير الفراء، انظر معاني القرآن ١/٥١.

(٧٤) هذا ردّ الزجاج في معاني القرآن ١/١٧٩.

(٧٥) المغني ص ١٥، والأمالي ص ٢٣٧، وانظر معاني القرآن للفراء ١/٥١.



قال المصنّف: «الحادي عشر<sup>(٧٦)</sup>: قولُ الجماعة<sup>(٧٧)</sup> في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْعَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾<sup>(٧٨)</sup>: إن فيه حذف مضافين، والمعنى «علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسائهم»، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليلُ عليهما، والأولى<sup>(٧٩)</sup> أن «تبيّن» بمعنى «وضح»، و«أن وصلتها» بدلُ اشتغال من الجن، أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا... إلخ».

ذكر ذلك ابن الحاجب في الأمالي<sup>(٨٠)</sup>.

قال المصنّف: «الثالث عشر: قول مكّي<sup>(٨١)</sup> وغيره<sup>(٨٢)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٨٣)</sup>، إن «زهرة» حال من الهاء في «به» أو من «ما»، وإن التنوين حذف

(٧٦) من أمثلة الجهة الرابعة، وهي أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي.

(٧٧) حكاه ابن الحاجب في الأمالي ص ٢٧٤.

(٧٨) سورة سبأ: الآية ١٤.

(٧٩) ذكره الزجاج عن بعضهم في معاني القرآن ٢/٤٤٧، وقال فيه ابن الحاجب في الأمالي، ص ٢٧٤ «فتقدّر مستغنى عنه».

(٨٠) المغني، ص ٢٥، والأمالي، ص ٢٧٤، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/١٤٥-١٤٦: «مجاز مختصر الذي فيه ضمير، لأنّ «تبيّن» في موضع «أبانت الجنّ للناس أن لو كانوا يعلمون الغيب لما كانوا في العذاب، وقد مات سليمان صلّى الله عليه».

(٨١) مشكل إعراب القرآن ٢/٣٠، وحكاه عنه العكبري في التبيان ص ٩٠٩، ثم قال: «وفيه نظر».

(٨٢) وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن، ص ٥١٥، وفي أدب الكاتب له، ص ٥٠٨، وكراع النمل في المنتخب ص ٣٣٧.

(٨٣) سورة طه: الآية ١٣١.

للساكنين<sup>(٨٤)</sup> مثل قوله:

ولا ذاكر الله إلا قليلاً<sup>(٨٥)</sup> ... ..

وإن جر «الحياة» على أنه بدل من «ما»<sup>(٨٦)</sup>.

والصواب أن «زهرة» مفعول بتقدير جعلنا لهم أو أتيناهم<sup>(٨٧)</sup>، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير «أذم»، لأن المقام يقتضيه، أو بتقدير «أعني»<sup>(٨٨)</sup> بياناً لـ«ما» أو للضمير، أو بدل من أزواج<sup>(٨٩)</sup>، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة<sup>(٩٠)</sup>، وقال الفراء: «هو تمييز لـ«ما» أو للهاء»<sup>(٩١)</sup>، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز.

(٨٤) كذا حكى سيويه عن عيسى بن عمر في الكتاب ١/١٦٩، وقال الأخفش في

معاني القرآن ص ٩١: «وهو فييح».

(٨٥) البيت لأبي الأسود الدؤلي، وصدده: «فألفيته غير مُستعَبٍ»، وهو في الكتاب

١/١٦٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٠٢، ومعاني القرآن للأخفش ص ٩١، ومجاز

القرآن لأبي عبيدة ١/٣٠٧، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣٣٢.

(٨٦) قال في الأمالي ص ٢٣١-٢٣٢: «يوجب حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو ضعيف،

ويوجب أن تكون (الحياة الدنيا) بدلاً من (ما) وهو خلاف الظاهر، ولذلك جعله حالاً

من «ما» أو من الضمير لا يُجابه ما تقدم بعينه من الضعف المتقدم».

(٨٧) هذا تقدير الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٨٠، وذكره العكبري في التبيان ص ٩٠٩،

وانظر أمالي ابن الحاجب ص ٢٣١.

(٨٨) ذكر ذلك العكبري في التبيان ص ٩٠٩.

(٨٩) الأمالي ص ٢٣١، وقد ذكره العكبري في التبيان ص ٩٠٩.

(٩٠) ذكره العكبري في التبيان ص ٩٠٩، وهذه التخريجات ذكرها ابن الحاجب في الأمالي،

ص ٢٣١.

(٩١) معاني القرآن ٢/٢٠٢.

وقيل: بدل من «ما»، ورُدُّ<sup>(٩٢)</sup> بأن «لنفتنهم» من صلة «متعنا»، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلّة بأجنبي، وبأن الموصول لا يتبع قبل كماله صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزبد أحكك» على البدل<sup>(٩٣)</sup>، لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه.

وقيل<sup>(٩٤)</sup>: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنع بناء على أن المبدل منه في تية الطرح<sup>(٩٥)</sup>، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير». كل ذلك مأخوذ من ابن الحاجب في الأمالي<sup>(٩٦)</sup>.

وقد أكثر المصنّف في المغني من قوله: «وقيل»، أو «وقالوا»، وليس لما استقرّ عليه مذهبه في هذا من تفسير إلا أنه عمد إلى إغفال من نقل عنهم مرتضياً آراءهم، يدلُّ عليه قوله السابق.

فإذا قيل: هذا لا يحتاج إلى ذكر أعلام من ذهب هذا المذهب، قلنا: لو كان الأمر على ما هو عليه، أو موحياً بما ذهبوا إليه، لما قال ذلك مرات كثيرة، حتى استوى في كتابه منهجاً ثابتاً، بل كان قد اكتفى بذكر الكلام على بابه، كما فعل في كثير من المسائل.

وما يؤكّد هذا أنه يلتزم هذا المنهج في الآراء التي لا يقوى على ردّها، أو لا يريد

---

(٩٢) ذكره العكبري في التبيان عن بعضهم، ص ٩٠٩، وذكره ابن الحاجب في الأمالي، ص ٢٣١.

(٩٣) الأمالي، ص ٢٣١.

(٩٤) ذكره العكبري في التبيان، ص ٩٠٩.

(٩٥) قال في المقتضب ٤/٤٠٠: «والمعنى الصحيح أنّ البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط، فإنّ المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام».

(٩٦) المغني ص ٢٦-٢٧، والأمالي ص ٢٣١.

رَدَّهَا، أو ارتضاها بلا تعقيب، أو لا مناص أمامه من ذكرها، وسبب التصريح باسم النحوي للرَدِّ عليه في المقام الأول عنده، وكذا الرَدِّ بكلامه على غيره.

قال المصنّف: «وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿وَكذلكُ بُحِّي المؤمنِينَ﴾<sup>(٩٧)</sup> فقيل<sup>(٩٨)</sup>: الفعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل<sup>(٩٩)</sup>: مضارع، أصله «ننجي» بسكون ثانيه، وفيه ضعف، لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم<sup>(١٠٠)</sup>، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلاً وأن منه «أترج وإحاصة وإحانة»، وقيل: مضارع، وأصله «ننجي» بفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ثم حذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع «تبتأت ونقبت ونزلت» ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم ﴿وَنُزِّلُ الملائكةَ تنزيلاً﴾<sup>(١٠١)</sup>.

(٩٧) الأنبياء، الآية ٨٨، وانظر النشر في القراءات العشر ص ٧٠٣.

(٩٨) قاله الفراء في معاني القرآن ٢/٢١٠، وخرجه على إضمار مصدر، ونوى به الرفع لينوب عن الفاعل.

وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرايه ٣/٣٦: «لا وجه له»، وقال في ٣/٤٠٣: «وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز «ضرب زيداً»، تريد «ضرب الضرب زيداً»، لأنك إذا قلت: «ضرب زيداً» فقد علم أنه الذي ضربه ضرب، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل».

ونقل ابن الحاجب هذا الوجه في الأمالي ص ٢٠٣، وقال: «لا يظهر فيه وجه مستقيم»، ثم اعترضه من وجوه. والظاهر أنّ المصنّف عوّل عليه فيما ذكره.

(٩٩) قال الخليل في الجمل المنسوب إليه ص ٢٢٨: «أدغم إحدى النونين في الأخرى»، وذكر ذلك ابن الحاجب في الأمالي ص ٢٠٣، وضعفه.

(١٠٠) الأمالي، ص ٢٠٣.

(١٠١) الفرقان، الآية ٢٥، وانظر النشر في القراءات العشر ص ٧٠٣.

وهذه الاعتراضات والردود أخذها المصنّف عن ابن الحاجب بلا عزو<sup>(١٠٢)</sup>. قال المصنّف: «مسألة ﴿وَمَا كَانَ لِيَشْرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(١٠٣)</sup>، تحتمل «كان» الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة: الخبر إما «لبشر»، و«وحيًا» استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه موحياً موحياً، أو «من وراء حجاب»، بتقدير: أو موصلاً ذلك من وراء حجاب، و«أو يرسل» بتقدير أو إرسالاً، أي أو ذا إرسال، وإما «وحيًا» والتفريع في الإخبار، أي: ما كان تكليمهم إلا إيحاً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و«لبشر» على هذا تبين، وعلى التمام والزيادة فالتفريع في الأحوال المقدره في الضمير المستتر في «لبشر».

والظاهر أنّ المصنّف قد استلّ هذه الأوجه من الأمالي بلا عزو<sup>(١٠٤)</sup>.

ومن تشبهات المصنّف قوله: «وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منها، فينظر في أولها كقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾<sup>(١٠٥)</sup>، فإنّ الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾، وللزمان ويشهد له ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾<sup>(١٠٦)</sup>، وللمكان ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوءٍ﴾، وإذا أعرب «مكاناً» بدلاً منه لا ظرفاً لـ«نخلفه» تعيّن ذلك».

وهذه الاحتمالات ذكرها ابن الحاجب مفصّلة، واختار الأول<sup>(١٠٧)</sup>.

(١٠٢) المغني ص ٢٨-٢٩، والأمالي ص ٢٠٣.

(١٠٣) سورة الشورى: الآية ٥١.

(١٠٤) المغني ص ٣١، والأمالي ص ٢٢٧-٢٢٨.

(١٠٥) سورة طه: الآية ٥٨.

(١٠٦) سورة طه: الآية ٥٩.

(١٠٧) المغني ص ٦٣-٦٤، والأمالي ص ٢٤٦-٢٤٧.

ومن أمثلة الجهة التاسعة<sup>(١٠٨)</sup> قول المصنّف: «ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة: أحدها: نحو «زيدٌ أحصى ذهنًا»، و«عمرو أحصى مالًا»، فإن الأول على أن «أحصى» اسمٌ تفضيل، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهًا»، والثاني على أن «أحصى» فعلٌ ماضٍ، والمنصوب مفعول مثل: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾<sup>(١٠٩)</sup>.

ومن الوهم قول بعضهم<sup>(١١٠)</sup> في ﴿أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾<sup>(١١١)</sup>: إنه من الأول، فإن «الأمد» ليس مُحصيًا بل مُحصيًا، وشرط التمييز المنصوب بعد «أفعل» كونه فاعلاً في المعنى<sup>(١١٢)</sup> كـ«زيدٌ أكثر مالًا»، بخلاف «مالٌ زيدٌ أكثر مالٍ». وهذا ردّ ابن الحاجب في الأمالي<sup>(١١٣)</sup>.

قال المصنّف: «وأما قول الزمخشري في قول الله عزّ وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾<sup>(١١٤)</sup>: إنه يجوز أن يكون تقديره: «هو في آذانهم وقر»، فحذف المبتدأ، أو «في آذانهم منه وقر»، والجمله خبر «الذين»، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن قدر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك،

(١٠٨) وهي: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات.

(١٠٩) سورة الجن: الآية ٢٨.

(١١٠) وهو الفراء في معاني القرآن ١٣٦/٢، وأجاز الزجاج الوجهين في معاني القرآن وإعرابه ٢٧١/٣.

(١١١) سورة الكهف: الآية ١٢.

(١١٢) الأمالي ص ٢٧٧.

(١١٣) المغني ص ٦٧، والأمالي ص ٢٧٧.

(١١٤) سورة فصلت: الآية ٤٤.

اللهم إلا أن يقدر عطف «الذين» على «الذين»، و«وقر» على «هدى»، فيلزم العطف على معمولي عاملين».

وهذا بتمامه ذكره ابن الحاجب<sup>(١١٥)</sup>.

قال المصنّف في كلامه على حذف أداة الاستثناء: «لا أعلم أنّ أحدًا أجازه، إلا أنّ السهيلي قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ﴾<sup>(١١٦)</sup> الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ﴿فاعل﴾؛ إذ لم يمه عن أن يصل ﴿إلا أن يشاء الله﴾ بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: أنت منهي عن أن تقوم، إلا أن يشاء الله فليست بمنهي، فقد سلّطته على أن يقوم ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الأصل «إلا قائلاً إلا أن يشاء الله»، وحذف القول كثير، فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً.

الصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثنى مصدر أو حال، أي: إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من «أن»<sup>(١١٧)</sup>، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿أن يشاء الله﴾ كلمة تأييد، أي: لا تقولنه أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾<sup>(١١٨)</sup>، لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

(١١٥) المغني ص ٧١، والأمالي ص ١٥٤-١٥٥.

(١١٦) سورة الكهف، الآية ٢٣.

(١١٧) قال الفراء في معاني القرآن ٤٧٢/١: «المعنى: لا تقولنّ لشيء: إني فاعل ذلك غداً إلا بالاستثناء، إلا أن تقول: إن شاء الله». وقال في ١٣٨/٢: «إلا أن تقول: إن شاء الله ويكون مع القول، ولا تقولته إلا أن يشاء الله». وهو يجعل «أن» على نية الحذف. انظر ١٧٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٨/٣.

(١١٨) الأعراف: الآية ٨٩.

وجوّز الزمخشري<sup>(١١٩)</sup> أن يكون المعنى: ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه.

ولما قاله مُبَعَد، وهو أنّ ذلك معلوم في كلّ أمر ونهي، ومُبَطَّل، وهو أنه يقتضي النهي عن قول: إني فاعل ذلك غداً مطلقاً، وبهذا يرد أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن ﴿إلا أن يشاء الله﴾ كناية عن التأييد.<sup>(١٢٠)</sup> وما ذكره المصنّف من آراء وردود في الآية مستلٌّ من الأمالي بتصرّف يسير بلا عزو<sup>(١٢٠)</sup>.

والغريب أن المصنّف لم يصرّح باسم من اتكأ عليه فيما يريد، واكتفى بقوله: «وقال بعضهم»، وهذا منهجه في المغني كلّّه، فهو يأبي التصريح بمن أفاد منهم، ولا يذكرهم إلا حيث يردّ عليهم.

غير أنه لما أراد الردّ على الزمخشري ذكره مصرّحاً، وهذا ديدنه في ردوده، لكنّ ردّه عليه يكون حيث يسكت عنه أبو حيان، فإذا ردّ عليه، تركه، وردّ على أبي حيان، وهذا الضرب من الردود في المغني كثير.

وعند عرض المغني على غيره من المصنّفات تطالعنا أمور واضحة، منها أنّ صاحبه ذكر كلاماً كثيراً نفع عليه في غيره، وهذا ما وجدته في الأمالي، إذ الكلام الذي ذكره المصنّف ذكره ابن الحاجب، وهذا كثير، ولا يحتاج إلى دليل.

(١١٩) قال الزمخشري في الكشاف ٢/٢٨٣: «وتعلقه بالنهي على وجهين أحدهما: ولا تقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه، والثاني: ولا تقولنه إلا بأن يشاء الله، أي: إلا بمشيئة الله، وهو في موضع الحال، يعني: إلا ملتبساً بمشيئة الله قائلاً: إن شاء الله، وفيه وجه ثالث، وهو: أن يكون ﴿أن يشاء الله﴾ في معنى كلمة تأييد، كأنه قيل: ولا تقولنه أبداً».

(١٢٠) المغني ص ١٠٥-١٠٦، والأمالي ص ١٩٦-١٩٧.



### الخاتمة:

وخلاصة الكلام أن المصنّف أخذ كثيراً من أقوال النحويين بلا عزو، وقد تبين ذلك واضحاً في نقله عن ابن الحاجب بلا تصريح، ولكنه استطاع أن يمزج كلامهم بكلامه مزجاً، يصعب فيه التمييز بينهما إلا بعرض المغني على غيره من الكتب الأخرى عرضاً تفصيلياً، وهذا ممّا يشهد له بقدرته على هذا المنهج الذي يكاد يكون قد انفرد به.

وما يدلّ على ذلك أن المغني على ما فيه من فوائد جمّة يكاد يخلو من المصادر، ولا سيما إذا ما قوبل بغيره من المصنّفات النحوية، وأغرب من هذا أن صاحبه ما كان يذكر أحداً إلا وفي نفسه حبُّ الردّ عليه، أو في سبيل الردّ على آخر، فالتصريح باسم من ينقل عنه كان قليلاً جداً وضمن منهج معين، وليس على إطلاقه كما هو الحال عند غيره.

ومهما يكن؛ فالمصنّف استطاع من خلال هذا المنهج أن يختط لنفسه طريقاً خاصة به، إذ تحرى الدقّة ما أمكنه ذلك، واختار من المذاهب ما يقوّي رأيه، وكان أسلوبه في المزج بين الأقوال غاية في التميّز، فكان الفصل بينها أمراً، لا يكاد يطاق، وبه تميّز أسلوبه من أساليب غيره، وبه انفرد صاحبه عن غيره من المتأخرين.

وما يميّز المصنّف أيضاً أنه أفاد كثيراً من غيره، ومزج بين كثير من الآراء، دون أن يفصل بين كلامه وكلامهم، أو بين كلام أحد منهم وآخر، وأصبح ما ذكره جزءاً من كلامه، وهو ليس كذلك، إلا أن قدرته على المزج المحكم، وصنعه لبعض المحاكمات، ومنهجه المسبوك في مناقشة الآراء والردود، وإتيانه ببعض الآراء متفرّداً بها، وإلماحاته الذهنية الدقيقة، جعلت الباحثين يلتفتون إلى ذلك مغفلين تبيان مصادره، وهو أمر لا يؤثر في منزلته النحوية، أو في ما قاله فيه بعض أقرانه أو معاصريه.

## المصادر والمراجع:

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- «أثر مصنفات ابن مالك في معني اللبيب مما لم يصرح به ابن هشام»، الدكتور نبيل أبو عمشة، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٠، العدد (٤+٣)، سنة ٢٠٠٤ م.
- ٣- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٦ م.
- ٤- الأضداد لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٨ م.
- ٥- أمالي ابن الحاجب، تح د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، دار الجيل، بيروت.
- ٦- أمالي الزجاجي، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.
- ٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦ هـ.
- ٨- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي تح د. زهير عبد المحسن سلطاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٦ م.
- ٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تح موسى العلي، مطبعة العاني بغداد.
- ١٠- البحر المحيط لأبي حيان، إعداد إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٠ م.
- ١٢- التبيان في إعراب القرآن (إملاء ما منّ به الرحمن) لأبي البقاء العكبري، تح علي محمد البجاوي، طبع إحياء الكتب العربية.

- ١٣- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- ١٤- تأويل مُشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ١٥- تلقين المتعلم من النحو لابن قتيبة، تح عبد الله الناصير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ١٦- الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل، تح د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- ١٧- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- ١٨- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، تح مصطفى السقا وزملائه، مطبعة مصطفى الحلبي، ٣٩١م.
- ١٩- شرح الكافية للرضي، الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول.
- ٢٠- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تح محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
- ٢١- كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- ٢٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشري، مطبعة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ٣٩٢م.
- ٢٣- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للباقولي، تح د. محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربية، ١٩٩٤م.
- ٢٤- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تح د. هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٠م.
- ٢٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح محمد فؤاد سركين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- ٢٦- المذکر والمؤث لأبي بكر بن الأنباري، تح محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، الجزء الأول ١٩٨١م، الجزء الثاني ١٩٩٩م.

- ٢٧- معاني القرآن للأخفش، تح د. فائز فارس، دار البشير، ٤٠١هـ.
- ٢٨- معاني القرآن للقرآء، تح أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تح عبد الفتاح شلبي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
- ٣٠- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تح د. علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- ٣١- المقتضب للمبرد، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب.
- ٣٢- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تح د. مازن المبارك، والأستاذ علي حمد الله، دار الفكر، ط١، ١٩٩٤م.
- ٣٣- المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، تح د. يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- ٣٤- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.